المرأة داخل العائلة بين الموروث الثقافي والحداثة

ملخص

تتغير مكانة المرأة من مجتمع إلى أخر، ومن حقبة زمنية إلى أخرى بتغير الأنظمة والبنى الاقتصادية والاجتماعية التي سادت وتسود المجتمعات. كما أن للتغير الاجتماعي والتطور العلمي والاقتصادي الذي تعيشه المجتمعات في العصر الحاضر أثرا كبيرا في تغير وضعية المرأة داخل العائلة، إذ أتاح لها تعلمها وحصولها على شهادات علمية وخروجها إلى العمل الفرصة بأن تشارك في مختلف المجالات ومنها المشاركة في اتخاذ القرارات العائلية.

أ. يونس لعوبي
قسم علم الاجتماع
جامعة جيجل
الجزائر

مقدمة

يتصور البعض أنّ صنع القرار إنما يرتبط فقط بالمجالات السياسية والاقتصادية كالتواجد في الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية أو العمل الاقتصادي، أو الإسهام في القطاعات المالية وغيرها، إلا أن مستوى العلاقة بين تأثير المرأة في صنع القرار العائلي لا يقل أهمية عن صنع القرار التشريعي أو التنفيذي، فالأسرة مؤسسة اجتماعية مصغرة، تمثل الهيكل الأول لأوسع دوائر القرار المجتمعي انتشارا ومن خلالها يمكن رصد التطور والتقدم نحو النهوض بالمرأة وتعزيز دورها ليس فقط على مستوى العائلة بل على مستوى المجتمع العام كذلك. ولاشك أن تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار العائلي يتطلب إزالة النظرة الدونية اتجاهها وبالتالي التخلص من الثقافة التقليدية التي تضع المرأة في

Résumé

La femme est de plus en plus un acteur de la vie professionnelle et de la vie familiale. L'objet de cet article tente de comprendre les mutations statutaires à l'œuvre, en tant qu'indicateurs des transformation des structures économiques et sociales affectant la société globale.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2011.

مرتبة هامشية مقارنة بالرجل، كجزء من البناء الفكري والحضاري حتى يتسنى تغيير السلوك الاجتماعي لأفراد المجتمع، إن تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار العائلي سواء كانت زوجة أو أما لا يعني صراعا أو مزاحمة لسلطة الرجل داخل العائلة وإنما يحقق شروط قيام المرأة بدورها بوصفها شريكا كاملا مما يحقق التوازن في العلاقات والأدوار والمكانة فالمرأة التي تشعر بتوازن العلاقة مع أفراد عائلتها، إنما تشعر بالأمان والاستقرار، مما يتيح لها فرصة أفضل للقيام بدورها في تحمل مسؤولياتها كزوجة وكأم.

وإذا كانت الحياة الزوجية تقوم على المشاركة والتعاون فهل هذه المشاركة متوفرة؟ ومن يدير دفة المنزل ويتولى شؤون الأطفال؟ وانجاز المهام اليومية المنزلية؟ ومن يتخذ القرار وينفذه؟ وهل الرجل حاضرا طوال الوقت كي يشارك في صناعة القرار أم أنه يقرر لوحده ويترك للزوجة مهام التنفيذ والقيام بأعباء المنزل والأبناء مستأثرا لنفسه بمرجعية القرار وفرض الكلمة الأخيرة؟ أم أن الرجل هو السيد وصاحب كل القرارات المتعلقة بالعائلة فتكون المرّأة من ثمة مجبرة على تنفيذ كل ما اتخذه الرجل من قرارات باعتبارها عنصرا تابعا وقاعدة للشخصية المستقلة؟ وبين هذا وذاك ما هي المكانة التي تحتلها المرأة داخل العائلة؟

إن مكانة المرأة تتغير من مجتمع لآخر بتغير الأنظمة والبنى الاجتماعية والاقتصادية، حيث سادت وتسود المجتمعات درجات متباينة لمكانة المرّأة وأشكال متعددة لممارسة أدوارها داخل العائلة والمجتمع إذ أثر تطور المجتمعات بما أصاب بناها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من تحولات وتغيرات على أدوار المرأة ووظائفها وما تفرضه تلك الأدوار من مكانة اجتماعية. فكان أن مارست المرأة في بعض المراحل أدوارا رئيسية مكنتها من الحصول على مكانة رفيعة في المجتمع في حين تقلصت أدوارها في مراحل أخرى فاقتصرت على إنجاب الأطفال ورعاية شؤون الأسرة والمنزل بوصفها واجبات ملزمة بأدائها في غياب تام لحقوقها الشرعية فخبت عندها مكانتها وأصبحت مجرد أداة متعة و وسيلة ترفيه للرجل تدخل في نطاق ملكيته الخاصة.

إن فهم وضع المرأة ومكانتها التاريخية يتطلب استعراض النظريات الفلسفية والاجتماعية المكونة للأطر التحليلية لدراسة موضوع المرأة ومكانتها داخل العائلة (1).

المرأة في الثقافات الإنسانية القديمة:

لقد أشارت العديد من الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية إلى أن المرأة في المجتمعات القديمة المختلفة كانت عموما مهضومة الحقوق فالمصريون القدماء كان اهتمامهم بالمرأة ودورها في توطيد ركائز المجتمع في سياق الاهتمام بالنظام الأسري ككل حيث اتجهوا بتفكيرهم إلى ما ينبغي أن تكون عليه الأمور الأسرية، حرصا منهم على الاستقرار في المعاملات الإنسانية، ونبهوا إلى كثير من المشاركات الوجدانية

والودية الطيبة وعواطف الإيثار التي تربط الأفراد بالعالم الآخر. وأشادوا بفضل العمل الإنساني واعتبروه فضيلة إنسانية (2).

وتأكدت أهمية دور المرأة في تحقيق المجتمع المستقر المرتبط باستقرار النظام الأسري من خلال مشاركتها في تحمل أعباء الحياة.

لقد كانت المرأة في المجتمع المصري القديم تشارك الرجل على قدم المساواة مسؤوليات الحياة ومشاغلها وتشاركه قسوة الحياة ورخائها، وقد حافظ المصريون القدماء على العلاقات الزوجية متينة قوية إلا أن هذا الوضع لم يستمر لانتشار فوضى المحظيات والغنيات، مما أضعف من تماسك الأسرة وسار بها نحو التفكك (3).

أما في المجتمع الصيني القديم فقد تحددت مكانة المرأة بوضعها ضمن النظام الأسري، وما حظي به من اهتمام كبير في أغلب النظريات الصينية ومنها النظرية الكنفوشوسية التي ترى أن الحياة الأسرية المنظمة تفرض على الأفراد نظاما اجتماعيا طبيعيا يفوق في دقته ورقيه ما ترمي القوانين الوضعية إلى فرضه عنوة، فالأسرة ذات الدعائم الفاسدة والنظم المختلة لا يتوفر التضامن الاجتماعي بين عناصرها، ولا تستطيع أن تهيئ النظام الاجتماعي المنشود لذلك يجب على أفراد الأسرة أن يقوّموا أنفسهم وعقولهم ويتزودوا بالمعارف الإنسانية بالقدر الذي يكفل القضاء على بواعث الشهوات ومن ثم تنظيم شؤون الأسرة عن طريق التطهير والإخلاص والتضامن وطاعة الأبناء للآباء والزوجات للأزواج، وتهيأت البلاد من تلقاء نفسها لنظام اجتماعي يساعد إلى حد كبير على قيام نظام سياسي يكفل الحرية والمساواة ويحقق العدالة (4).

إن تحقيق النظام الاجتماعي الجديد من وجهة نظر الصينيين القدماء يتم من خلال تنظيم أسري تلعب فيه المرأة دورا يتحدد بالعمل على استمرار الأسرة واستقرارها باعتبارها الخلية الأولى التي نشأت المجتمعات فيها ولابد من استقرارها ليتحقق استقرار المجتمع واستمراره، ولا يتعدى الدور المنشود.

للمرأة في هذا المجال وجوب خضوعها للرجل وطاعة الزوجة لزوجها وعدم مخالفته في أي أمر كان، وعلى أي مستوى سواء كان شخصيا أو اجتماعيا يخص الأسرة نفسها أو يتعلق بأمر من أمور علاقاتها بالمجتمع (5).

أما في المجتمع اليوناني فقد تمتعت المرأة بمنزلة رفيعة في عصر البطولة مثلها وضع آلهات الأساطير في تلك الحقبة، لكنها ما لبثت أن تقهقرت نتيجة سيطرة الرجل خاصة مع ظهور العائلة الوحدانية ما بعد عصر البطولة.

وتتميز هذه العائلة بأن حل الرباط الروحي بين الزوجين لم يعد مرتبطا برضى الطرفين بل انفرد الرجل بهذا الحق، فأصبحت المرأة بالنسبة لزوجها مجرد أم لورثته الشرعيين وحامية منزله الأولى (6). ولا يمكن التمييز عند اليونانيين المتأخرين بين الدوريين واليونانيين فالنساء الدوريين (كنساء اسبرطة) يذكرهن الأقدمون باحترام ويعتبرون آثارهن جديرة بالحفظ بينما كانت الأمور بين اليونانيين (منهم سكان أثينا)

تختلف تماما، فقد كانت المرأة حتى وإن تعلمت الغزل والنسيج والخياطة وقليلا من القراءة والكتابة تبقى منعزلة تسكن جزءا خاصا منفصلا عن المنزل في الطبقات العليا أو في بناء خلفي لا يسهل وصول الرجال إليه لاسيما الغرباء ولم تكن المرأة في نظر الرجل الأثيني أكثر من رئيسة للخدم عليها الإنجاب وتحقيق متعة الرجل وإسعاده. وكان للزوج ألعابه الرياضية وشؤونه العامة التي لم تكن المرأة تشارك في بعضها أو تعارض في بعضها الآخر(7).

ما يميز مفكري اليونان الأوائل أنهم كتبوا بعضا من البحوث الخاصة بالمرأة وعالجوا العديد من الظواهر الاجتماعية الخاصة بالعائلة، والتي منها الحقوق والواجبات المترتبة على الرجل والمرأة في حياتها العائلية.

فنظرية أفلاطون ترتكز على مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وجميع الالتزامات، وتقلد الوظائف الاجتماعية العامة. وقد كان موقف أفلاطون ناجما عما رآه من تدهور وضعية ومكانة المرأة في المجتمع اليوناني وخضوعها لسلطة الرجل محرومة من جميع حقوقها.

أما أرسطو فقد وضع الرجل على رأس الأسرة لأن الطبيعة وهبته القوة الجسمانية والعقل الكامل بينما المرأة فأقل عقلانية وأقل استعدادا وبالتالي فإن المرأة لم تهيأ لمشاركة الرجل في مختلف المسؤوليات والمهام لذلك يجب أن تقتصر وظيفتها الرئيسية على العمل المنزلي وإنجاب وتربية الأبناء.

إذا كان هذا حال ووضع المرأة في المجتمع اليوناني فإن المرأة في المجتمع الروماني وعندما نسبر التاريخ البشري نجد أن المفكرين الرومان اهتموا بشؤون الأسرة خاصة فيما يتعلق بالمرأة باعتبارها عنصرا أساسيا ومهما في قيام أسرة سوية ويستمد منها المجتمع قوته واستقراره لذا نجدهم قد وضعوا بعض القوانين التي تنظم شؤون الحياة العامة وشؤون الأسرة من حيث سلطة رب الأسرة والعلاقات الزوجية ومكانة ونشاط المرأة (8).

وما يلفت النظر في هذا السياق أن المرأة الرومانية كان لها الحق في الخروج للقيام بالزيارات ومشتريات حاجياتها المنزلية من الأسواق دون أن تتعرض لأية رقابة أو حراسة. فهي حرة بأن تتجول في المكان الذي تحتاج إلى التجول فيه لقضاء حاجاتها بشرط أن تأخذ إذنا مسبقا من زوجها إذا كانت متزوجة أو من ولي أمرها إذا كانت عزباء (9).

ومع تغير المجتمع تطورت أشكال العائلة أو النظام الأسري والتسلسل القرابي وظهرت العائلة الوحدانية بشكلها التقليدي الذي يحفظ للرجل وحده حق السيطرة والنفوذ وخضعت المرأة لسلطة رب الأسرة التي لا حد لها والتي تصل إلى بيع النساء اللاتي في حوزته وثيقتين أو تعذيبهن أو قتلهن،

حتى جاء لوسطيان فأعطي المرأة بعض الحقوق، لكنها بقيت محرومة من حقوق كثيرة كحق التملك (10).

المرأة في الديانة اليهودية:

تنظر اليهودية المحرفة إلى المرأة نظرة الدونية فالتاريخ اليهودي أظهر أن المرأة ملعونة، بل وضعها بأنها مسئولة عما يقترفه الرجل ويقوم به من أعمال شريرة لذلك كانت في مستوى العبيد ووالدها وزوجها يتحكمان فيها وبجميع أمورها، بل إن والدها يحق له بيعها وهي طفلة إذا أراد ذلك (11).

وقد حرمت الديانة اليهودية المحرفة المرأة من بناء شخصية مستقلة إذ جعلتها بدون إرادة ولا تستطيع أن تتصرف في أمر من أمورها فهي تابعة للرجل يتصرف فيها كيف يشاء.

والخلاصة أن الفكر اليهودي ينطلق من منطلق أن المرأة تتحمل مسؤولية خطيئتها الأولى وضرورة تسلط الرجل عليها واستعبادها.

المرأة في الديانة المسيحية:

لم تحظ المرأة لدى أتباع الديانة المسيحية المحرفة بأهمية كبيرة، ولم تلق من الاهتمام والحقوق إلا قدرا بسيطا جدا، بل قد اعتبرت أنها المسؤولة عن انهيار المجتمع، وانهيار النظم الاجتماعية لأي مجتمع. أما وظيفتها الأساسية فهي خدمة الرجل والعمل

داخل المنزل وليس لها الحق في المشاركة خارج نطاق منزلها، وإنما تلك المشاركة مقتصرة على الرجال فقط. هذه المكانة الممتهنة والدور الاجتماعي الهامشي للمرأة عند أتباع الديانة المسيحية في الماضي، كانت بخلاف تعاليم المسيحية الحقة التي أعطت كل ذي حق حقه سواء أكان رجلا أم امرأة كما أعطت المرأة أيضا حق المشاركة في الحياة العامة في المجتمع بل والمشاركة في نشر الدعوة المسيحية وإسهامها فيها بالجهد والمال (12).

المرأة عند العرب:

أ- المرأة في المجتمع الجاهلي:

إن دراسة المجتمع العربي قبل الإسلام تظهر قيامه على فكرة القبلية والعشائرية، إذ لا يختلف في صفاته العامة عن أي مجتمع إنساني ما قبل الدولة ساد فيه شكل العائلة

البطريركية الأبوية، إن الميزة الرئيسية التي تتميز بها هذه العائلة ليست تعدد الزوجات فقط وإنما يحسب مورغان تنظيم عدد معين من الأشخاص، الأحرار وغير الأحرار في عائلة تخضع للسلطة الأبوية لرئيس العائلة. وقد كانت المرأة في هذه الفترة مهانة ومضطهدة، ولم يكن لها أية مكانة مقارنة مع الرجل بل إن الأنثى كانت تعتبر من سوء ما يبشر به الرجل، لذلك كان يتشاءم عند ولادتها وربما يئدها خشية العار أو الفقر وقد صور القرآن الكريم كراهية الرجل للأنثى قبل الإسلام في قولة عز وجل: " وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ، يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ" (13). هذه الصورة التي كانت عليها المرأة العربية في العصر الجاهلي، عموما فهي لم تحظ بمكانة اجتماعية عالية ولم يكن لها في الغالب الحق في المشاركة في الحياة العامة للمجتمع.

هذه بعض من الصور الاجتماعية لما كانت عليه المرأة من وضع اجتماعي محدود، ومكانة اجتماعية غير مرموقة، ومشاركة محدودة لا تخرج عن نطاق دورها كأم ومربية ومسئولة عن شؤون المنزل.

ب- المرأة في الإسلام:

لقد جاء الإسلام بتغييرات كبيرة وجوهرية في الحياة العامة للمجتمع، وفي كل نظمه الاجتماعية، وتظهر تلك التغيرات بصورة واضحة في الحياة الاجتماعية وبالذات ما يخص المرأة، أي في وضعها الإنساني فهي كالرجل في الإنسانية وفي مكانتها الاجتماعية في العائلة والمجتمع(14):

وقد أرسى الإسلام مبادئ اجتماعية واقتصادية وأخلاقية جديدة، وعادلة لتحرير المرأة من قيود عبوديتها وجهالتها، وقد نزلت آيات قرآنية تدعم هذه المبادئ وتخص المرأة بسورة مخصصة لها من بين المائة والأربعة عشر (114) سورة ألا وهي سورة النساء، بينما لم تخص الرجل بسورة واحدة.

كما خاطب القرآن الكريم الرجل والمرأة معا باعتبارهما الخلية الاجتماعية الأولى في المجتمع ويخضعان لظروف وشروط اجتماعية واقتصادية واحدة ومصير واحد (15). كما أعطى الإسلام المرأة اعتبارا اجتماعيا وإنسانيا مميزا عن بقية الحضارات والثقافات، وجعلها تتبوأ مكانها الحقيقي في المجتمع بوصفها إنسانا له مكانته ودوره في الحياة لتكون عنصرا فعالا ومشاركا في قضايا المجتمع المختلفة. كما أعطى الإسلام المرأة حقها في الحياة الذي جعله الله عز وجل حقا لكل البشر، وألغى كل ما في شأنه أن يحط من قيمة وكرامة المرأة وكل ما كان يمارسه الرجال ضدها في الجاهلية، إذ حارب التشاؤم فيها والحزن لولادتها وحرم وأدها كما منح الإسلام المرأة الحرية الكاملة في إبداء رأيها فيمن يريد الزواج منها وليس للوالدين الحق في إرغامها على القبول بالزواج من شخص لا ترغبه ومنحها أيضا الأهلية الكاملة في التملك والتصرف فيما تملكه من أموال وعقارات. وأقر لها حق الميراث حسب مكانتها في النظام الأسري

سواء أكانت أما أم زوجة أم بنتا أم أختا. هذه الأحقية في الميراث تعلو وتسمو في المجتمع بخلاف ما كانت عليه في الحضارات والثقافات القديمة.

والخلاصة أن التشريع الإسلامي بلور شخصية المرأة بشكل جديد جعلها تشعر بكيانها وشخصيتها وأن لها حقوقا وعليها واجبات مثلها مثل الرجل.

إن تأكيد التشريع الإسلامي على تلك الصورة لمكانة المرأة ودورها في العائلة والمجتمع مرتبط بنظرته للمرأة كانسان مساو للرجل من خلال رفضه التمييز بين الرجل والمرأة في القيمة الإنسانية ، إذ ورد في سورة الأعراف قوله عز وجل: " هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَا تَغَشَاهَا حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ، فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوا الله رَبَّهُمَا لَّئِنْ أَتَيْتَنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَاكِرِينَ".(16)

رغم أن الإسلام لم يأت كدين فقط بل كثورة اجتماعية من خلال عمله على القضاء على كل العلاقات الاجتماعية القائمة بشكلها القديم وترسيخ دعائم الدولة الجديدة على أنقاض المجتمع القبلي العشائري وإلغاء الفوضى الاجتماعية وتطبيق الأنظمة الاجتماعية للمجتمع الجديد والتي من بينها تطوير شكل العلاقة بين الرجل والمرأة وحصول المرأة على مكاسب مهمة إلا أن المرأة بقيت تتعرض لمختلف أشكال التهميش والتحقير بسبب استمرار سيادة الكثير من المفاهيم والتي ترسخ عوامل انحطاط المرأة ودونيتها بسبب الإشباع التاريخي لقيم تؤصل المنع والحظر والانتشار الذكوري دون غيره وعدم تكوين حقول من المساواة بين الرجل والمرأة إضافة إلى العوامل والظروف السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع قديما وحديثا من حيث وجود الكثير من آليات التقبل والخضوع والصيرورة المطلقة والثابتة ضمن المفاهيم التي لا تنتج عالما متكافئا ومتوازنا في طبيعة العلاقات الإنسانية بين الرجل والمرأة. فالتهميش والعنف المنزلي الذي تعددت أشكاله وطرائقه بدءا بكيفية خضوع المرأة ضمن جاهزية ثقافة ترسخ الدونية وتؤكد هيمنة الذكر وجميع رغباته المدعومة اجتماعيا وثقافيا وانتهاء بفاعلية الاعتداءات والتجاوزات المادية على المرأة بطرق وأشكال متعددة ومختلفة من الضرب والإهانة والتجريح. وهذا لا يدل على وجود سلطة ذكورية فحسب بل وجوب الخضوع النسائي أيضا من أجل الانتصار الدائم لقيم الذكر.

فالمجتمع قائم بالرجال، أما المرأة فهي عنصر ثانوي داخل العائلة والتي تجد تمثيلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الرجل وحده.

إن مكانة المرأة إن وجدت فهي دونية تتحسن أو تسود تماشيا مع مراحل الأسرة الحياتية، فمكانة المرأة الحديثة العهد بالزواج تختلف عن مكانتها أما أو حماة وبين النساء أنفسهن فالاعتبار الأكبر يذهب إلى المرأة التي تجتمع فيها الصفات الإيجابية من نسب أصيل وشرف وحسب ودين (17).

إن المجتمع الذي نشأت فيه المرأة يجعلها خاضعة بشكل مستمر للسيطرة الذكورية (الأب، الأخ، الزوج،...) وسلطة المجتمع (التقاليد، الأعراف...)التي تكرس دونية

المرأة وتسهم في إذلالها، فقيام الأب أو الزوج بإعالة العائلة اقتصاديا وتمثيلها في المجتمع أكسبه دورا مسيطرا وأعطى له سيطرة على الزوجة وعلى الأبناء، هذا النمط التقليدي لدور الزوج أو الأب هو الذي ركز السلطة على الأقل من الناحية الشكلية في يد الرجل.

وخلاصة القول في هذا المجال أن المرأة في المنظور التقليدي محكومة بأنوثتها، فأنوثتها تحدد مصيرها وبفضل التربية والتعليم والعمل بدأت الصورة الاجتماعية للمرأة في نظام القيم التقليدي تفقد بعضا من أهميتها. فالتعليم الإجباري خلق جيلا جديدا أكثر ثقافة من الأهل ومكن المرأة من التحرر من الجهل والتخلف والعمل على تحسين واقعها الاجتماعي فمن خلال مراحلها التعليمية المختلفة اكتسبت المرأة ثقافات متعددة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو صحية، كما مكنها المستوى التعليمي الذي حصلت عليه من فرض نفسها بين أفراد عائلتها حيث حملهم ذلك على توقيرها واحترامها. هذا الامتياز الذي حصلت عليه أدى أيضا إلى تغيير مكانتها الاجتماعية داخل العائلة خاصة والمجتمع عامة. فالمرأة لم تعد ذلك المخلوق غير المرغوب فيه والمهمش الذي يشكل عبئا اجتماعيا بل أصبحت تمارس أدوارا اجتماعية أكثر أهمية على مستوى العائلة وأكثر فعالية في الحياة الاجتماعية مما أدى إلى اعتراف العائلة والمجتمع بدورها ومسؤوليتها ومن تم مساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات وأصبح لها استقلالها الاقتصادي وجعلها شريكة للزوج في صنع القرارات الأسرية.

وتلاحظ سناء الخولي أن مفهوم الدور والحقوق والواجبات للزوج أو الزوجة من الأدوار غير الثابتة، لكنها تتأثر بعوامل اجتماعية وثقافية وتشير بعض الدراسات أن دور المرأة يتعاظم بتزايد ثقافتها ووعيها وانفتاحها على المستجدات والتطورات الحاصلة في مختلف الشؤون التربوية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أن دراسات أخرى أجريت على عدد من الأجيال سجلت تقدما ملحوظا نحو أنماط المساواة بين الجنسين، فالدراسة التي قام بها هيل وتلاميذه عبر ثلاثة أجيال من الأسرة تشير إلى أن هناك تحولات وتغيرات بين الأجيال، حيث الميل بين الشباب أقل حتمية وقدرية والاتجاه نحو المرونة والتفاؤل (18) كذلك هناك تحول في أنماط السلطة نحو المساواة أكثر مع تقسيم العمل بين الزوجين.

إن العلاقة بين الزوج والزوجة ليست علاقة سيطرة من جانب واحد وخضوع من جانب أخر إنما هي علاقة مشاركة واتحاد، وقد قام الباحث الأمريكي بوبن C.P.Popene بدراسة طوائف مختلفة من الأسر لمعرفة العلاقة بين السعادة الزوجية وسيطرة أحد الطرفين على الآخر فتوصل إلى النتائج التالية

1- في الزيجات القائمة على سيطرة الرجل تبلغ نسبة السعداء61% والأشقياء 24%
2- في الزيجات القائمة على سيطرة المرأة تبلغ نسبة السعداء47 % والأشقياء 31%

3- في الزيجات القائمة على سيطرة المساواة بين الرجل والمرأة تبلغ نسبة السعداء 87% والأشقياء 7%.(19)

هذه الإحصاءات إن دلت على شيء فإنما تدل على أن الزواج الديمقراطي العادل الذي يقوم على توزيع السلطة داخل العائلة هو من بين جميع ضروب الزواج أكثر تحقيقا لشروط السعادة.

وتعتبر أوضاع درجات القوة من المظاهر المهمة في النسق الزواجي عند كل من الزوجين، ويعرف الباحثون مفهوم بناء القوة في الوحدة الزواجية باستخدام مصطلحات معينة مثل اتخاذ القرار والسلطة والتأثير فقوة الأسرة يمكن قياسها بدمج هذه المصطلحات وفي هذا المجال تقول سوفيليوس روتشيلد Solilios Rothschild إن قوة الأسرة مفهوم متعدد الأبعاد يمكن قياسه بطريقة غير مباشرة على أساس الأفعال السلوكية التي تختبر من خلالها درجة قوة الفرد إذن فالقوة في الوحدة الزواجية يمكن قياسها إذا استطعنا أن نجمع حصيلة اتخاذ القرارات وأنماط إدارة التوتر والصراع ونمط تقسيم العمل السائدة.(20)

ويتضمن قياس القوة من خلال اتخاذ القرار بعدين آخرين هما السلطة والتأثير ومن المعروف أن المعايير الاجتماعية تحدد الشخص الذي بيده السلطة لهذا قد يكون للرجل (الزوج) السلطة على زوجته وأطفاله لكنه يتأثر كثيرا في الوقت نفسه ومن الواضح أنّ الإرضاع القوة هو انعكاس حساس للأدوار التي تلعب في الزواج، حيث يفوق كعامل يؤثر في معظم مظاهر العلاقة الزوجية. إن التفسير النظري لاتخاذ الرجل قرارات في الوقت الذي تتخذ فيه المرأة قرارات يقوم على الإمكانات أو الوسائل الخاصة أو المتاحة لكل منهما والتي تتعلق بمصدر السلطة والقوة عند كليهما، وقد تكون هذه الوسائل المال أو الجنس أو الاستجابة العاطفية أو المهارات أو قد تكون أي شيء آخر يمتلكه أحدهما ويحتاج إليه الآخر كما أنّ التحاق المرأة بالعمل أصبح يفتح أمامها كل الطرق لكي تتنافس مع الرجل على أساس من المساواة وكلما زادت إمكانات المرأة زادت قوتها التي تمكنها من اتخاذ القرارات الحازمة اتجاه العائلة.

المراجع

1- هيفاء فوزي الكبرة، المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، دراسة ميدانية لواقع المرأة العاملة في سوريا، دار طلاس للدراسات والترجمة دمشق، الطبعة الأولى 1987 ص ص25-26.
2- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، تاريخ في التفكير الاجتماعي وتطوره، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة ص11.
3- حلمي عبد الجواد، يوسف ساري، الأسرة قديما وحديثا، مطبعة دار التغون مصرص ص9-10.
4- مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت 1981 ص 14.
5- هيفاء فوزي الكبرة، مرجع سابق ص ص 28-29.
6- هيفاء فوزي الكبرة، مرجع سابق ص 29.
7- فريدريك انجلز، أصل العائلة ترجمة أديب يوسف، مطبعة الرشيد بغداد د.ت ص72-.74
8- مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، مرجع سابق ص16.

9- باسمة كيال، تطور المرأة عبر التاريخ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت 1981 ص 37.
10- عبد الرحمن الصابوني، نظام الأسرة ومشكلاتها في ضوء الإسلام، دار الفكر ص21.
11- أحمد عبد العزيز الحصين، المرأة العربية ومكانتها في الإسلام، مطابع المختار للإسلامية والقصيم 1981 ص 15.
12- محمود عبد السميع شعلان، نظام الأسرة بين المسيحية والإسلام، دراسة مقارنة، دار العلوم للطباعة والنشر الرياض، الجزء الأول 1983 ص81.
13- سورة النحل الآية 59.
14- فاطمة عمر نصيف، حقوق المرأة وواجباتها في ضوء الكتاب والسنة، تهامة للنشر جدة 1992 ص 48.
15- إبراهيم الحيدري، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى 2003 ص 250.
16- سورة الأعراف الآية 189.
17- محمد حمداوي، وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي، المجلة الجزائرية في الانتربولوجية والعلوم الاجتماعية إنسانيات- عدد 10 جانفي، أفريل 2000 ص 13.
18- محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، علم الاجتماع العائلي، دراسة في تغيرات الأسرة العربية، دار النشر الجامعية 2005 ص 284.
19- محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، مرجع سابق ص 288.
20- سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية دار العربية للطباعة والنشر بيروت ص198.